الملتقى الوطني : ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (التحديات والحلول)

المتدخلة الأولى :

الاسم واللقب : سلوى عباسي

الرتبة العلمية : أستاذ محاضر ب

الجامعة : الشهيد عباس لغرور خنشلة ـ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ قسم علم الاجتماع

تخصص :علم اجتماع التربية

الهاتف الشخصي : 0667345124 ــ 0799882828

البريد الالكتروني المهني : abbassi.saloua@univ-khenchela.dz

المتدخلة الثانية : فرحي رميساء

الرتبة العلمية : طالبة دكتوراه

الجامعة : جامعة 08 ماي 1945 قالمة

الهاتف الشخصي : 066à775356

البريد الإلكتروني : farhiromaissa@gmail.com

المحور الثاني : تداعيات ظاهرة الطلاق على المجتمع الجزائري

عنوان المداخلة : " ظاهرة الطلاق و تداعياتها على التنشئة الأسرية في المجتمع الجزائري"

"Sociological Implications of Divorce for Family Socialization in Algerian Society"

الملخص :

يعتبر الزواج في المجتمع الجزائري مؤسسة اجتماعية أساسية تهدف إلى بناء أسرة متماسكة، وضمان الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد، وترسيخ القيم المشتركة عبر التنشئة الأسرية. غير أن هذه المؤسسة تواجه في السنوات الأخيرة تحديات متزايدة، من أبرزها ارتفاع نسب الطلاق، وهو ما أضحى يشكّل ظاهرة سوسيولوجية لافتة.

فالطلاق، بصفته تفككا لبنية الأسرة، لا يمثل مجرد إنهاء للعلاقة الزوجية، بل يعبر عن خلل في وظائف الأسرة كفضاء للتكامل والتكافل والمسؤولية المشتركة. وتنعكس هذه الظاهرة بشكل مباشر على الأطفال، الذين يجدون أنفسهم في مواجهة الحرمان العاطفي والاجتماعي، كما تؤثر سلبًا على استقرار المجتمع ككل من خلال تهديد منظومة القيم وتراجع التضامن الأسري.

و إن دراسة الطلاق في الجزائر تكتسي أهمية خاصة لكونه أصبح ظاهرة اجتماعية متنامية ترتبط بالتحولات الاقتصادية والثقافية والقانونية، وتفرض على الباحث السوسيولوجي ضرورة تحليلها كإحدى

أبرز الإشكالات التي تواجه الأسرة الجزائرية المعاصرة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مقاربة سوسيولوجية شاملة لفهم أبعاده وأسبابه ونتائجه، بما يسمح باقتراح آليات للحد من انتشاره وتقليص آثاره السلبية.
الكلمات المفتاحية : الأسرة ، الطلاق ، التنشئة الاجتماعية ، التنشئة الأسرية .

Abstract

Marriage in Algerian society is considered a fundamental social institution aimed at building a cohesive family, ensuring the psychological and social stability of individuals, and consolidating shared values through family socialization. However, in recent years, this institution has been facing increasing challenges, most notably the rising rates of divorce, which has emerged as a significant sociological phenomenon.

Divorce, as the disintegration of the family structure, is not merely the termination of the marital relationship but rather an expression of dysfunction in the family's roles as a space of integration, solidarity, and shared responsibility. This phenomenon directly affects children, who often face emotional and social deprivation, and it negatively impacts the stability of society as a whole by undermining the system of values and weakening family solidarity.

The study of divorce in Algeria acquires particular importance as it has become a growing social phenomenon linked to economic, cultural, and legal transformations. It compels the sociologist to analyze it as one of the most pressing issues confronting the contemporary Algerian family. Hence, there is a need for a comprehensive sociological approach to understand its dimensions, causes, and consequences, and to propose mechanisms for limiting its spread and reducing its negative effects.

Keywords: Family, Divorce, Socialization, Family Socialization.

مقدمة :

إن موضوع ظاهرة الطلاق يعد من أهم القضايا الاجتماعية التي تهدد بناء الأسرة وتماسكها. لذلك، فإن فهم هذه الظاهرة يتطلب تحليلا أعمق للأسباب الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري. ولأجل ذلك، وجب الاعتماد على تحليلات دقيقة وشاملة تمنح تفسيرا علميا حقيقيا لهذه الظاهرة، خاصة مع بروز اختلاف العادات والتقاليد، وتغير آليات الزواج، وأدوار الأزواج داخل الأسرة، وظهور مفاهيم جديدة في المجتمع الجزائري.

و يعد المجتمع الجزائري، كغيره من المجتمعات المعاصرة، فضاءً متأثرا بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي أعادت تشكيل ملامح الأسرة. ومن أبرز هذه التحولات، بروز ظاهرة الطلاق بشكل متسارع، لتصبح قضية سوسيولوجية محورية تثير اهتمام الباحثين وصناع القرار على حد سواء.

فالطلاق في الجزائر لا يمكن اعتباره مجرد إجراء قانوني لإنهاء العلاقة الزوجية، بل هو تعبير عن أزمة بنيوية تعيشها الأسرة، نتيجة ضغوط اقتصادية متفاقمة، وتغيرات ثقافية وقيمية عميقة، فضلا عن عوامل نفسية واجتماعية تضعف أواصر التماسك الأسري.

وقد كشفت الدراسات الميدانية والإحصاءات الرسمية عن تزايد معدلات الطلاق بشكل لافت خلال العقدين الأخيرين، ما جعل هذه الظاهرة تهدد الاستقرار الأسري وتنعكس على المجتمع في مجالات متعددة، مثل التنشئة الاجتماعية، التعليم، الأمن النفسي للأطفال، واستمرارية منظومة التضامن العائلي.

و إن الطلاق، في سياقه الجزائري، يمثل تحديا يتجاوز حدود الأسرة ليطال المجتمع برمته، إذ يفرض أسئلة جوهرية حول: مستقبل القيم الاجتماعية ؟ وأدوار مؤسسات التنشئة ؟ وفعالية السياسات الاجتماعية والقانونية في مواجهة التداعيات ؟ وهو ما تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عليه .

أولا : مدخل مفاهيمي :

1 ــ مفهوم التنشئة الاجتماعية : يعرفها محمد الجوهري بأنها :

عملية اجتماعية أساسية تعمل على دمج الفرد في جماعة اجتماعية معينة. يتم ذلك عن طريق اكتساب الفرد لثقافة الجماعة والدور الذي يؤديه فيها.

و إذا اعتبرنا هذه العملية ممتدة على طول عمر الفرد، فإن أخطر مراحلها وأكثرها أهمية هي مرحلة الطفولة. في هذه المرحلة، يستوعب الطفل القيم والاتجاهات والمهارات والأدوار التي تشكل شخصيته، مما يؤدي إلى تحقيق اندماجه مع المجتمع الذي يعيش فيه. (الجوهري و آخرون ، 2008، صفحة 52)

كما يمكن تعريفها بأنها :

عملية تعلم وتعليم ، وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكساب الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق والتوافق الاجتماعي معها ، وهي عملية التشكيل الاجتماعي للشخصية . (الشربيني و صادق ، 2000، صفحة 18)

و تعرف بأنها :

العملية التي يكتسب بموجبها الطفل الحساسية للمثيرات الاجتماعية ، كالضغوط الناتجة من حياة الجماعة والتزاماتها ،وتعلم الطفل كيفية التفاعل والتعامل مع الآخرين و أن يسلك مثلهم ، فهي العملية التي يصبح الطفل بموجبها كائنا اجتماعيا ، وتتضمن هذه العمية تعليم العادات الاجتماعية والاستجابة للمثيرات الرمزية . (العيسوي، 1975، صفحة 184)

2 ــ مفهوم التنشئة الأسرية :

التنشئة الأسرية هي إحدى وكالات التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي ، ونعني بها كل سلوك يصدر عن الأب أو الأم أو كليهما ، ويؤثر على الطفل وعلى نمو شخصيته ، سواء قصد بهذا السلوك التوجيه والتربية أم لا .

ويدخل ضمن التنشئة الأسرية أو الوالدية العمليات الآتية :

ــ التأثير الذي يحدث في سلوك الطفل من جراء استجابة الوالد أو الوالدة أو كليهما لسلوكه .

ــ التأثير الذي يحدث قي سلوك الطفل من جراء أساليب الثواب والعقاب التي يتخذها الوالدين بقصد تعليمه وتدريبه .

ــ التأثير الذي يحدث في سلوك الطفل من جراء اشتراكه في المواقف الاجتماعية التي يتيحها له الوالدين بهدف تعليمه الأساليب الصحيحة للسلوك في نظرهما .

ــ التأثير الذي يحدث في سلوك الطفل من جراء التوجيهات المباشرة والتعليمات اللفظية التي يوجهها الوالدين .

ــ التأثير الذي يحدث في سلوك الطفل من جراء التعارض بين أسلوب الأب والأم في طريقة معاملته. (كفافي، 1989، صفحة 56)

3 ــــ مفهوم الطلاق : يعرف حسين رشوان الطلاق بأنه :

الحدث الذي ينهي العلاقة الزوجية بين رجل وإمرأة ، ويمثل صدمة عاطفية للأولاد ، وحرمان من

مشاعر الحب والحنان ، فضلا عن حرمانهم من المربي والمعيل ، كما يمثل صدمة للزوجين أيضا ، قد تضعف الفرصة في زواج جديد . (رشوان، 2012، صفحة 101)

ويعرفه الخشاب بأنه : الطلاق في معناه العام إنهاءً صحيحًا للعلاقة الزوجية أثناء الحياة، أي أنّه فسخ قانوني لعقد الزواج يترتّب عليه ـ بمقتضى الشرع والقانون ـ إنهاء الروابط الزوجية وما يرتبط بها من حقوق وواجبات شرعية وقانونية. (الخشاب، 1985، صفحة 235)

فالطلاق في جوهره عملية قانونية يقوم من خلالها الزوج أو الزوجة بإنهاء عقد الزواج، مما يتيح للطرفين بدء حياة جديدة مستقلة كل على حدة. ويختلف الطلاق عن الانفصال(Séparation) ، إذ يُقصَد بالانفصال ابتعاد الزوج عن زوجته لأسباب معينة، مع بقاء عقد الزواج قائمًا، ويظلّ الزوجان محتفظين بمكانتهما الزوجية، وإن كانا يعيشان في مساكن منفصلة. (الجوهري ع.، 1998، صفحة 144)

وتتباين المجتمعات في تعريف الطلاق من حيث كونه إنهاءً قانونيا ورسميا للعلاقة الزوجية ، فالشروط والإجراءات اللازمة لإيقاعه تختلف باختلاف الثقافات والأزمان. كما تتباين أيضا حقوق الرجال والنساء المرتبطة بالطلاق من مجتمع إلى آخر، إذ ما زالت هذه القضية محل جدل وبحث واسع، خاصة في ما يتعلق بمدى العدالة بين الطرفين. وقد لوحظ أن بعض المجتمعات الغربية قد انتقلت تدريجيا إلى النظر إلى انهيار الزواج كسبب كافٍ لإيقاع الطلاق، دون اشتراط تبريرات محددة أو محاولة الإصلاح . (زايد و آخرون ، 2000، صفحة 916)

ومع ذلك، ما يزال الكثير من الأفراد يميلون إلى النظر إلى الطلاق على أنه نهاية مأساوية أو فشل للحياة الزوجية، في مقابل من يعتبرونه حلا واقعيا وضروريًا لإنهاء علاقة لم يعد استمرارها ممكنا. ويعد ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات الحديثة دليلاً واضحًا على تحولات اجتماعية وقيمية عميقة، تكشف عن أزمة في استقرار الأسرة كإطار اجتماعي أساسي، وعن حاجة ملحة لإعادة التفكير في مكانة الزواج بوصفه مؤسسة اجتماعية.

ثانيا : عوامل الطلاق :

يمثل الطلاق ظاهرة اجتماعية معقدة تتعدد أسبابها ودوافعها، حيث تشترك في حدوثها أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية وصحية. وتؤكد الأدبيات والدراسات الميدانية أن فهم هذه الأسباب بصورة دقيقة يسهم في وضع حلول وقائية وعلاجية للحد من ارتفاع معدلاته.

1 ـــ الأسباب الاقتصادية :

تشكل الأوضاع الاقتصادية أحد أبرز العوامل المؤثرة في استقرار الحياة الزوجية. فالقدرة على تلبية الاحتياجات المعيشية والمتطلبات اليومية تمثل أساسا لاستمرار العلاقة. وقد أثبتت الدراسات أن العجز المالي، أو تزايد الأعباء الاقتصادية، يؤديان غالبا إلى تفاقم النزاعات الزوجية وصولا إلى الطلاق .

كما أشار Joomlart (2007) إلى أن عدم وفاء الزوج بالالتزامات المالية ينعكس سلبا على استقرار الأسرة، ويعد من بين أهم دوافع الانفصال. وأكدت دراسات لاحقة أن الضغوط الاقتصادية المتزايدة ترتبط بشكل مباشر بارتفاع نسب الطلاق، خاصة في البيئات ذات الدخل المحدود . (عابدين، 2009، صفحة 13،14)

هذا و يؤثر ضعف الدخل بدرجة كبيرة في استقرار الأسرة، فالعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، وعدم القدرة على موازنة المطالب اليومية، يؤدي إلى اضطراب في الأمن الأسري واستقرار العلاقات. وتشير بعض الدراسات الاجتماعية الحديثة إلى أن الفئات ذات الدخل المحدود تكون أكثر عرضة للطلاق مقارنةً بالفئات الميسورة. (جبايلي، 2018، صفحة 101،102)

2 ـــ الأسباب الاجتماعية والثقافية :

تعزى بعض حالات الطلاق إلى الفوارق الاجتماعية والثقافية بين الزوجين، سواء من حيث المستوى التعليمي، أو الوضع الاجتماعي، أو العادات والتقاليد. إذ يؤدي اختلاف منظومة القيم والاتجاهات إلى صعوبات في التكيف، ما يفضي في كثير من الأحيان إلى الانفصال .

كما أن غياب التوافق الاجتماعي عند اختيار الشريك، أو التباين في المكانة الاجتماعية والثقافية بين الزوجين، من العوامل الجوهرية المسببة لانهيار الحياة الزوجية. حيث أشارت الدراسات أن التباين في أنماط الحياة والممارسات اليومية يولد فجوات يصعب تجاوزها بمرور الوقت. (عابدين، 2009، صفحة 13،14)

و يعد التفاوت الطبقي بين الزوجين من أبرز العوامل المولدة للتوتر داخل الأسرة، إذ يقود إلى شعور أحد الطرفين بالضغط والضيق، مما يضعف فرص التكيف والتكافؤ بين الزوجين. ويؤدي ذلك عادة إلى تفاقم المشكلات الأسرية، خصوصًا في ظل تباين الرؤى حول التربية أو نمط العيش.

عمل المرأة وانعكاساته:

ويعتبر خروج المرأة للعمل في العصر الحديث عاملا إضافيا مؤثرا في استقرار الأسرة. فرغم أنه يمثل فرصة للمرأة لإثبات ذاتها وتعزيز استقلاليتها، إلا أنه قد يثير توترات بين الزوجين إذا ما قوبل بالرفض أو اعتبر تهديدا لدور الزوج التقليدي. وفي هذه الحالة، قد يتحول عمل المرأة إلى سبب غير مباشر يدفع نحو تفكك الأسرة وانتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق. (جبايلي، 2018، صفحة 102)

3 ـــ الأسباب النفسية والصحية

تعتبر العوامل النفسية والصحية من المحددات الرئيسة لاستقرار الزواج. فالمشكلات النفسية كالاكتئاب والاضطرابات الانفعالية، إضافة إلى غياب التوازن العاطفي، قد تؤدي إلى تآكل العلاقة الزوجية تدريجيا كما أظهرت دراسات أخرى أن الفجوات العمرية الكبيرة بين الزوجين، أو الخلافات المرتبطة بالجوانب الجنسية والعاطفية، غالبا ما تسهم في تفكك العلاقة.

وفي السياق نفسه، يشير Krupinsky (2005) إلى أن النزاعات الأسرية المزمنة، والتأثر السلبي بالإعلام، والعادات الاجتماعية غير السوية، عوامل تؤدي إلى تعزيز احتمالية الانفصال. كما أن وجود أمراض مزمنة أو إدمان لدى أحد الطرفين يفاقم من الضغوط الأسرية ويزيد من احتمالات الطلاق (عابدين، 2009، صفحة 14).

و يشير بعض علماء النفس إلى أن حالات الطلاق ترتبط في كثير من الأحيان باضطرابات نفسية أو بانعدام النضج الانفعالي لدى أحد الزوجين. فالزواج بالنسبة إلى بعض الأفراد الذين يعانون من اختلالات شخصية أو صعوبات عاطفية يصبح عبئا لا يطاق، إذ تتراكم الأزمات الزوجية وتتحول إلى صراع دائم يفضي في النهاية إلى انهيار العلاقة الزوجية.

غير أن حصر تفسير الطلاق في الجانب المرضي النفسي وحده لا يفي بالغرض، إذ يُظهر الواقع اليومي أن حالات الطلاق تمتد لتشمل مختلف الطبقات الاجتماعية، وتتأثر بدرجات متفاوتة تبعًا لاختلاف المستويات الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية للأزواج. وهذا ما يبرز الطابع البنيوي لهذه الظاهرة، حيث تسهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية في إنتاجها بشكل واضح. (جبايلي، 2018، صفحة 102).

ثالثا : الطلاق في المجتمع الجزائري ـــ مقاربة سوسيولوجية ـــ :

1 ـــ الطلاق من منظور النظريات الاجتماعية:

يعد الطلاق ظاهرة اجتماعية تناولتها عدة نظريات سوسيولوجية من زوايا مختلفة؛ فهو من منظور النظرية الوظيفية خلل في البنية الأسرية يؤدي إلى اختلال التوازن الاجتماعي، بينما تؤكد النظرية

التفاعلية الرمزية على المعاني والدلالات التي يضفيها الأفراد على تجربة الانفصال، باعتبارها نتاجاً لتفاعلات يومية غير متكافئة.والعنصر التالي يوضح الطلاق من زاوية سوسيولوجية .

أ ــ النظرية البنائية الوظيفية :

يقوم المنظور الوظيفي على فكرة الترابط الوثيق بين مكونات المجتمع الكبرى، بحيث تُفهم الظواهر الاجتماعية من خلال وظائفها داخل البناء الكلي. وعلى الرغم من استقلالية الظواهر نسبيًا، إلا أن بعضها يرتبط ببعض ضمن نسيج المجتمع، كما هو حال أعضاء الجسد البشري التي تتكامل وظائفها من أجل الحفاظ على حياة الكل.

من هذا المنطلق يمكن إسقاط هذه الرؤية على الوظائف الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي، إذ يقوم هذا النظام على مبدأ التبادل، بحيث يؤدي كل عنصر وظيفته بما ينعكس على بقية الأجزاء. فأي تغيير في أحد الأجزاء يحدث أثرا متبادلاً على الأجزاء الأخرى، مما يضمن توازن النسق الاجتماعي واستمراريته.

وفي هذا السياق يرى المنظور الوظيفي المعاصر أن المجتمع يعمل باستمرار على إعادة التوازن الاجتماعي من خلال الآليات التي تخفف من حدة التوترات والصراعات. وهذا ما يسمح للنظام بمواجهة مشكلات التكيف مع المتغيرات المختلفة.

ب ــ النظرية التفاعلية الرمزية :

ينطلق أنصار هذه النظرية من اعتبار الأسرة نموذجا مصغرا للمجتمع، حيث يتشكل الواقع الاجتماعي من خلال التفاعلات اليومية والرموز والمعاني المتبادلة بين الأفراد إذ تختلف المعايير الأسرية ورموزها من أسرة إلى أخرى، وتتعدل بحسب الظروف المحيطة ، فالعلاقة الزوجية –على سبيل المثال– تقوم على المعاني التي يضفيها الزوجان على تفاعلاتهما، فإن تباعدت المعاني أو تضاربت الرموز نشأت التوترات التي قد تؤدي إلى الطلاق كنتيجة حتمية.

جـ ــ النظرية التبادلية الاجتماعية :

تفترض هذه النظرية أن الإنسان يتصرف بطريقة عقلانية ومنطقية، يسعى من خلالها لتحقيق أهدافه عبر الوسائل المتاحة. وتقوم العلاقات الاجتماعية، ومنها العلاقة الزوجية، على أساس التبادل القائم على المكاسب والخسائر المادية والمعنوية. فإذا شعر أحد الطرفين أن خسائره تفوق مكاسبه، فقد يتخذ قرار الانفصال أو الطلاق. ومن هنا، فالزواج علاقة تبادلية مشروطة بالمنفعة، لا مادية فحسب، بل رمزية وعاطفية أيضا. (جبايلي، 2018، صفحة 113،114)

د ــ نظرية الدور:

تعد نظرية الدور (Role Theory) من أبرز النظريات السوسيولوجية التي تسعى إلى تفسير التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع، وما يترتب عنها من آثار. فالمجتمع هو في جوهره نسق من الأدوار الاجتماعية التي يقوم الأفراد بأدائها وفقًا لمكانتهم ومواقعهم داخل البنية الاجتماعية.

وقد عرف عدد من علماء الاجتماع الدور بأنه "النمط المتوقع من السلوك المرتبط بمكانة اجتماعية معينة"، حيث ينتظر من الأفراد أن يؤدوا وظائف وأدوار محددة تساهم في استقرار النسق الاجتماعي .

ترتكز نظرية الدور على مجموعة من المبادئ الأساسية:

التوقعات الاجتماعية :المجتمع يحدد توقعات واضحة من الأفراد تبعًا للمكانة الاجتماعية التي يشغلونها، مثل دور الزوج، الزوجة، الأب، الأم، أو الابن.

العلاقات المتبادلة :الدور الاجتماعي لا يُفهم بمعزل عن الأدوار الأخرى، بل يتحدد من خلال شبكة العلاقات والتفاعلات بين الأفراد.
التوتر والصراع :قد يحدث تعارض بين الأدوار المختلفة التي يؤديها الفرد (مثل دور المرأة كعاملة وأم في الوقت نفسه)، مما يؤدي إلى توترات وصراعات داخلية وخارجية.
عند تطبيق نظرية الدور على موضوع الطلاق، يمكن ملاحظة ما يلي:
قصور الأداء :إخفاق أحد الزوجين في أداء دوره كما هو متوقع اجتماعيا يؤدي إلى توترات زوجية تفضي أحيانا إلى الطلاق.
تعارض الأدوار :كثيرا ما يتعرض الزوجان لضغوط ناجمة عن تعارض الأدوار (الزوج/الزوجة مقابل العامل/العاملة)، ما يخلق حالة من عدم التوازن داخل الأسرة.
فقدان التوافق :عندما يعجز الزوجان عن التكيف مع الأدوار الجديدة الناتجة عن التحولات الاجتماعية (عمل المرأة، أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مفرط)، يتزايد احتمال الطلاق. (جبايلي س.، 2017، صفحة 307،308)

من خلال عرض نظريات علم الاجتماع يتضح أن الطلاق ليس مجرد واقعة فردية، بل هو ظاهرة اجتماعية لها أبعاد دينية وثقافية وقانونية، كما يمثل مؤشرا على اختلال التوازن داخل البنية الأسرية والاجتماعية. ولهذا ظل موضوعا حاضرا في اهتمامات المفكرين والباحثين باختلاف توجهاتهم ومن أبرز الموضوعات التي أثارت جدلاً واسعًا في المجتمع الجزائري، سواء على المستوى الرسمي داخل الدوائر المختصة، أو على المستوى المجتمعي العام.

2 ــ واقع الطلاق في المجتمع الجزائري :

تعتبر الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، إذ تعد المرآة العاكسة لمقوماته ، ومن خلال طبيعة العلاقات الأسرية يمكن التعرف على أنماط التنظيم الاجتماعي العام. لهذا تحظى الأسرة باهتمام متزايد في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة، التي تناولتها على المستويين المحلي والعالمي، وفي ميادين وتخصصات متعددة.

وانطلاقا من هذه الأهمية، فإن أي دراسة حول الطلاق ينبغي أن تستند إلى بحوث ميدانية وبيانات إحصائية دقيقة تعكس واقع الأسرة الجزائرية. كما يجب أن تقارب من زاويتين: الأولى قانونية تتعلق بالتشريعات المنظمة لقانون الأسرة، والثانية اجتماعية تتصل بالتصورات الثقافية والقيمية السائدة في المجتمع الجزائري. ويكتسب الموضوع ثِقله من كون قانون الأسرة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعطيات الاجتماعية، والدينية، والأخلاقية، وهو في الوقت ذاته متأثر بالأعراف والتقاليد التي تسود المجتمع. وهذا ما يجعله قانونا ذا خصوصية واستقلالية، متمايزا عن باقي فروع القانون الأخرى، لأنه يستمد مقوماته من البعد العقدي والروحي والفكري للأمة.

ويعتبر صدور قانون الأسرة الجزائري (القانون رقم 09/84 الصادر بتاريخ 9 يونيو 1984 والمعدل بالأمر 02/05 المؤرخ في 27 فبراير 2005) مثالا حيّا على خصوصية التشريع الأسري، وما يتضمنه من مواد تتعلق بالطلاق، التعدد، النفقة، وغيرها من الأحكام المرتبطة بمسار الحياة الزوجية. وقد كشفت التجربة الجزائرية أن الأسرة تواجه إشكالات عديدة على المستويين الداخلي والخارجي، تتراوح بين أزمات اقتصادية واجتماعية، وصراعات بين الزوجين قد تتفاقم لتشمل الأبناء، وصولا إلى الانفصال أو الخلع، وما يترتب عليه من نتائج اجتماعية ونفسية على الطرفين والأطفال على حد سواء.

إن تفاقم ظاهرة الطلاق يعكس حجم التوتر الذي يهدد استقرار الأسرة كوحدة اجتماعية، ويكشف عن أزمة قيمية بنيوية ترتبط أساسا بقدرة المجتمع على احتواء الضغوط الاقتصادية، والتحولات الاجتماعية، والتغيرات الثقافية التي طالت مفهوم الزواج ذاته. فالطلاق ليس مجرد انفصال بين زوجين، بل هو في

حقيقته صورة من صور التوتر الاجتماعي، يعبر عن أزمة معقدة تتقاطع فيها الأبعاد النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

ومع ذلك، فإن النظر إلى الطلاق لا ينبغي أن يكون سلبيا فقط، فكما يراه البعض نهاية مأساوية، يراه آخرون مخرجا ضروريا حين تصبح الحياة الزوجية غير قابلة للاستمرار. غير أن تأثيراته تظل قائمة، لاسيما على الأطفال الذين يُجبرون على مواجهة أوضاع جديدة قد تفوق طاقتهم النفسية والاجتماعية.

وفي المحصلة، فإن دراسة الطلاق من منظور سوسيولوجي تقتضي مقاربة شمولية تُبرز تداخُل العوامل البنيوية (الاقتصادية والاجتماعية) مع العوامل النفسية والثقافية، بما يساعد على فهم أعمق لواقع الأسرة الجزائرية، وعلى بناء رؤية علمية متكاملة لهذه الظاهرة. (جبايلي ح.، 2018، صفحة 16،17)

هذا و يشهد المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية واجتماعية وثقافية كبرى، يمكن اعتبارها بمثابة طفرة تاريخية كبرى ، بحيث توسعت دائرة العمل، وتطور الدخل الفردي ، وظهرت مؤشرات دالة على تغير في أنماط الحياة ، كما رافق ذلك بروز تنظيمات اجتماعية طوعية، وانخراط حرّ لمواطنين أحرار في مكونات المجتمع المدني (مثل النقابات، والجمعيات، والتنظيمات السياسية) منذ مطلع الألفية، وهو ما ارتبط بفكرة الحقوق الفردية، وقيم المواطنة، والدور الحضاري للإنسان.

وقد انعكس هذا المسار على طبيعة العلاقات الأسرية والقبلية، حيث عرف نظام القرابة التقليدي والأدوار الأسرية تحولات عميقة. فالتغيرات الديموغرافية والاقتصادية المستمرة دفعت إلى بروز عناصر تنظيم اجتماعي جديدة، أفرزت ممارسات فردية وجماعية مغايرة، وأساليب تفكير وسلوك متميزة. وهو ما أدى إلى تشكل اندماجات صغرى داخل المجتمع، وظهور قيم وأنماط أخلاقية حديثة، مقابل تراجع بعض المرجعيات التقليدية.

وبحسب "إميل دوركهايم" ، فإن فقدان القيم الأخلاقية التقليدية يعبر عن حالة "اللّا معيارية " (Anomie)التي قد تؤدي إلى انهيار المجتمع وفقدان المعايير الضابطة، وهو ما يرتبط بارتفاع سقف التطلعات والقيم الجديدة، وما يرافقها من فجوة بين التوقعات الفردية والجماعية. وقد أشار "دوركهايم " في كتابه حول "الانتحار" إلى أن تجاوز الحدود بشكل عنيف، وتغليب الرغبات على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، يفضي بالضرورة إلى القلق والتوتر. كما ينعكس ذلك على البنية الأسرية، والعلاقات الزوجية، وأدوار الجنسين، وصولا إلى إعادة صياغة منظومة القيم الاجتماعية.

وفي هذا السياق ، تجدر الإشارة إلى أن المجتمع الجزائري سجل أيضا تصاعدا ملحوظا في مشاركة المرأة في سوق العمل، كنتيجة مباشرة للتحولات الاقتصادية والثقافية الجديدة. فقد ارتفعت نسبة اليد العاملة النسوية من 17.6% سنة 2013 إلى 20.4% سنة 2019، خاصة في قطاعات التعليم، والصحة العمومية، والمجتمع المدني، والمؤسسات المحلية. لكن في المقابل، انخفض حضور النساء في قطاعات مثل الإدارة العمومية والمهن الحرة.

كما تزامن ذلك مع ارتفاع ملحوظ في نسب الطلاق وتراجع معدلات الزواج، نتيجة لتغير أولويات النساء ورغبتهن في تأمين استقلاليتهن الاقتصادية والاجتماعية. فقد أشارت الدراسات بهذا الشأن ، إلى أن المرأة الجزائرية لم تعد تقبل الزواج إلا وفق شروط تضمن مستقبلها، وهو ما يعكس تأثير التحولات على بنية العائلة ونظام السلطة داخلها، ويعيد تشكيل أدوار الجنسين في الحياة الأسرية (جيلالي، 2022، صفحة 134،135).

رابعا : انعكاسات الطلاق على التنشئة الأسرية :

يعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية ذات الأبعاد المتشابكة، إذ لا يقتصر أثره على الزوجين فقط، بل يمتد ليشمل الأسرة والأبناء، بل والمجتمع ككل. وقد تناولت العديد من الدراسات السوسيولوجية هذه

الآثار، مؤكدة أنها تنعكس على المستويات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية بصورة متداخلة ، كما تنعكس بشكل خاص على التنشئة الأسرية .

1 ــ اقتصاديا :

ينتج عن الطلاق أعباء مالية متزايدة، حيث يجد المطلقون أنفسهم أمام تكاليف إضافية تتعلق بالسكن المستقل، والنفقات المعيشية المنفصلة، إضافة إلى التزامات النفقة ورعاية الأبناء. وقد أشارت دراسة Liu & Yu (2007) إلى أن الطلاق يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الفردي بحكم انتقال الفرد من نمط الأسرة المشتركة إلى نمط الإنفاق المنفرد، مما يضاعف الضغط الاقتصادي على المطلقين. كما تتحمل المطلقة أعباءً مالية مرتبطة بتربية الأبناء، في حين يُثقل المطلق بمسؤوليات النفقة والالتزامات القانونية. هذه الضغوط المالية كثيرا ما تضعف من مستوى المعيشة وتؤدي إلى اضطراب الاستقرار الاقتصادي للأسرة بعد الانفصال.

2 ــ نفسيا :

من أبرز الآثار السلبية للطلاق الجانب النفسي، حيث يعاني المطلقون والمطلقات من مشاعر الإحباط، والوحدة، والفراغ العاطفي، إضافة إلى القلق والاكتئاب. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه الاضطرابات قد تقود إلى سلوكيات سلبية مثل العدوانية أو الانسحاب الاجتماعي. كما أن الضغوط النفسية الناجمة عن الانفصال قد ترتبط بظهور أمراض جسدية مرتبطة بالتوتر مثل أمراض القلب والسكري والقرحة. وبالتالي، فإن الآثار النفسية لا تقف عند حدود الانفعال أو المشاعر، بل تتجاوزها لتشمل صحة الفرد الجسدية والاجتماعية.

3 ــ اجتماعيا :

يعتبر الطلاق تهديدًا للبنية الاجتماعية للأسرة، إذ يؤدي إلى تراجع الدور الاجتماعي للزوجين معا، ويؤثر سلبا في الأدوار التربوية تجاه الأبناء. فقد أشارت دراسة Volgy (1991) إلى أن الطلاق يترك أثرا اجتماعيا أعمق على المرأة مقارنة بالرجل، نظرا لما تواجهه المطلقة من نظرة مجتمعية سلبية، ومن تراجع في شبكات الدعم الاجتماعي. كما أن الطلاق قد يؤدي إلى عزلة اجتماعية للمطلقة، ويؤثر على اندماجها في محيطها بسبب الوصمة الاجتماعية المرتبطة بهذه الظاهرة في المجتمعات العربية .

وعلى مستوى الأبناء، يضعف الطلاق من عملية التنشئة الاجتماعية السليمة، ويؤدي إلى مشكلات في التحصيل الدراسي والتكيف الاجتماعي. في السياق نفسه، يؤثر الطلاق على استقرار المجتمع ككل، إذ تتزايد تبعاته مع ارتفاع معدلاته لتصبح ظاهرة تهدد التماسك الاجتماعي العام. (عابدين، 2009، صفحة 18،19)

و يمكن النظر إلى الطلاق باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، إذ تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والنفسية والاجتماعية بشكل يجعل آثاره متشعبة ومعقدة .

ورغم تنوع أسباب الطلاق، إلا أن انعكاساته على الأفراد – خاصة المطلقات والأبناء – تتسم بالعمق والاستمرارية. وتُبرز المقاربة السوسيولوجية أن الطلاق لا يُختزل في كونه حدثا شخصيًا بين زوجين، بل هو قضية مجتمعية ترتبط بالبنية الاقتصادية والثقافية والقيم الاجتماعية، وتتطلب تدخلات وقائية وعلاجية تحد من آثاره السلبية وتحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي.

4 ــ آثار ونتائج الطلاق على التنشئة الاسرية :

تعتبر العلاقة الأسرية الأساس الجوهري لبناء العلاقات الاجتماعية الأوسع داخل المجتمع، إذ تشكل اللبنة الأولى التي يقوم عليها النظام الاجتماعي. ولا يمكن للمجتمع أن يحافظ على تماسكه إلا بقدر ما تحافظ الأسرة على ترابطها الداخلي، فهي الإطار الأول الذي ينشأ فيه الفرد ويتلقى قيمه الاجتماعية

والمعرفية، ويكتسب من خلاله أنماط السلوك والتنشئة التي تؤهله ليصبح عضوا فاعلا في الحياة الاجتماعية.

فالأسرة تُعد المدرسة الأولى للتربية الاجتماعية، حيث تنتقل عبرها القيم، والمعايير، والعادات، والتقاليد من جيل إلى آخر، مما يضمن استمرارية الثقافة المجتمعية ويحافظ على تماسك البنية الاجتماعية. وإذا ما تعرضت الأسرة إلى التفكك أو الاضطراب، فإن ذلك ينعكس مباشرة على الفرد والمجتمع معا، ويؤدي إلى خلل في التنشئة، وظهور اختلالات في أداء الأدوار الاجتماعية.

إن أهمية الأسرة لا تقتصر على بعدها الاجتماعي فحسب، بل تشمل أيضا بعدها النفسي والوجداني، فهي مصدر الحنان والدعم العاطفي، وبفضلها يتوازن الفرد في حياته الخاصة والعامة. وبالتالي فإن انهيار الأسرة أو ضعفها لا يعني فقط خسارة المؤسسة الأولى للتنشئة، بل يعني أيضا بداية انهيار المجتمع وفقدانه لمقومات الاستقرار.

لذلك، فإن الحفاظ على استقرار الأسرة وتماسكها يُعتبر شرطا أساسيا لاستقرار المجتمع ككل. فالأسرة ليست مجرد وحدة خاصة، بل هي نواة المجتمع وركيزته الأساسية، ويترتب على ضعفها أو تفككها انعكاسات سلبية تتجاوز حدودها الضيقة لتشمل البنية الاجتماعية بأكملها.

ولا خلاف على أن الطلاق يشكل صدمة قوية تحدث شرخ وتصدع في كيان الأسرة التي تعد مكون أساسي من مكونات المجتمع وبالتالي فإنه لا يؤثر سلبا فقط على الأزواج بل يؤثر في الأسرة والأبناء والمجتمع ككل .

و يعد الطلاق سببا مباشرا لفقدان الطفل لشعور الأمان النفسي، إذ يعيش إحساسا دائما بالنقص والحرمان، مما يدفعه أحيانا إلى تبني سلوكيات مرفوضة اجتماعيا. فحين يغيب الأب أو الأم بعد الانفصال، يتولد لدى الطفل شعور بالضياع، وقد يصل الأمر إلى فقدان الهوية أو الانتماء، حيث يفقد الحماية العاطفية التي كان يوفرها وجود الوالدين معًا.

وفي مثل هذه الحالات، يعاني الأطفال من مشاعر الحرمان العاطفي، فيميل بعضهم إلى العناد، العدوانية، والانطواء. كما يجدون في الشارع متنفسا بديلًا عن الحضانة الأسرية، فيمارسون أنماطا سلوكية غير منضبطة قد تقودهم إلى الانحراف أو حتى الجنوح الإجرامي مستقبلا (زرارقة و عدال، 2024، صفحة 73،74).

و يعد الطلاق في المجتمعات المعاصرة – بما فيها المجتمعات العربية والإسلامية ومن بينها الجزائر – ظاهرة اجتماعية آخذة في التزايد، تحمل في طياتها العديد من التداعيات السلبية على الأسرة والأفراد والمجتمع ككل. فالطلاق، باعتباره انحلالا للعلاقة الزوجية، لا يقتصر أثره على الزوجين فقط، بل يمتد ليشمل الأبناء والأسرة بوصفها وحدةً للتنشئة الاجتماعية، حيث تتأثر البنى القيمية والنفسية والاجتماعية للأطفال بشكل مباشر.

و تشير الدراسات السوسيولوجية إلى أن الأطفال الذين يعيشون تجربة الطلاق غالبا ما يتعرضون لصدمات نفسية وانفعالية نتيجة فقدان الاستقرار الأسري وحرمانهم من الرعاية المشتركة للوالدين. وتنعكس هذه الصدمات في اضطرابات سلوكية ونفسية، كالشعور بالإحباط والفشل العاطفي والاكتئاب، وقد تمتد آثارها إلى ضعف التكيف الاجتماعي أو الميل إلى السلوكيات المنحرفة كالعدوانية والجنوح والانحراف القيمي.

إن الطلاق في المجتمعات العربية والإسلامية يطرح أيضا تحديا بنيويا على مستوى الأسرة بوصفها المؤسسة الأساسية للتنشئة الاجتماعية، حيث يؤدي تفككها إلى الإخلال بأدوارها التقليدية في الرعاية

والتوجيه وضبط السلوك الاجتماعي. وهذا ما يضاعف من احتمالات انحراف الأطفال والمراهقين أو فشلهم في اكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة للاندماج في المجتمع.

وقد أظهرت دراسات ميدانية متعددة أن مراحل ما بعد الطلاق تمر عادة بثلاث مراحل أساسية من حيث التأثير النفسي والاجتماعي على الأطراف المعنية:

مرحلة الصدمة :حيث يشعر الأفراد، خصوصا الأطفال، باضطراب شديد وقلق وانعدام الأمن العاطفي.

مرحلة التوتر والاكتئاب :إذ تتفاقم فيها مشاعر القلق والحزن والوحدة وتظهر بوادر الانسحاب الاجتماعي.

مرحلة التكيف :حيث يبدأ الأفراد تدريجيا في إعادة بناء حياتهم والتأقلم مع الواقع الجديد، وإن كانت هذه المرحلة قد تطول أو تقصر بحسب العوامل الفردية والاجتماعية.

كما أن ضعف الضوابط الاجتماعية في حالات ما بعد الطلاق، إلى جانب غياب أحد الوالدين، قد يؤدي إلى خلل في عملية التنشئة الاجتماعية ويزيد من فرص تعرض الأطفال لسلوكيات سلبية، مثل الانحراف أو الجنوح أو السقوط في دوائر الجريمة أو الفشل الدراسي. وهذا ما يجعل الطلاق ليس مجرد حدث شخصي، بل ظاهرة اجتماعية ذات انعكاسات بعيدة المدى على البناء الاجتماعي والأمن المجتمعي (مطمر و جبايلي، 2018، صفحة 510،511).

و تظهر أغلب الدراسات الاجتماعية أن الأطفال هم الفئة الأكثر تضررا من الطلاق، إذ يجدون أنفسهم في مواجهة مباشرة مع تداعيات الانفصال الأسري. فالطفل في المجتمع الجزائري، كما في مجتمعات أخرى، يحتاج إلى رعاية متوازنة من كلا الوالدين لضمان نموه السليم نفسيا واجتماعيا. غير أن انفصال الوالدين يحرم الطفل من هذا التوازن، فينشأ في ظروف تتسم بالاضطراب العاطفي والنفسي، الأمر الذي قد يقوده إلى الشعور بالضياع والعزلة وفقدان الأمان.

ويضاف إلى ذلك أن الطلاق يُفضي في كثير من الحالات إلى إهمال احتياجات الطفل المادية والمعنوية على حد سواء ، إذ يحرم بعض الأطفال من العيش في كنف أسرة متماسكة، وقد يعانون من الفقر أو الحرمان حتى في وجود أحد الوالدين، مما ينعكس سلبا على حياتهم الدراسية والاجتماعية. كما أن فقدان التوجيه والرعاية الكافية يؤدي إلى اختلال في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يواجه الطفل صعوبة في بناء علاقات سوية أو في الاندماج السليم داخل محيطه الاجتماعي. (خلف الله و لبصير، 2022، صفحة 779)

إذ تؤكّد المقولة الشائعة : " لا يوجد أطفال مذنبون " ، فغالبا ما يكون الأطفال هم الضحايا الدائمون للطلاق ، فالانفصال بين الوالدين يهدد التوازن النفسي والاجتماعي للأسرة، ويؤدي إلى حرمان الطفل من الرعاية والتوجيه العاطفي من قبل أحد والديه، ممّا يترك آثارًا عميقة على شخصيته ومستقبله.

وقد أظهرت الدراسات الميدانية في المجتمع الجزائري ، أن غالبية الأولياء المنفصلين لا يتوقف تأثيرهم عند حدود الانفصال ذاته، بل قد يمارسون أشكالا من العنف أو الاعتداء على الأبناء، الأمر الذي يعكس هشاشة وضعية الطفل في حالات التفكك الأسري. وتشير الإحصاءات إلى أن ما نسبته **75.16%** من الأبناء المتأثرين بالطلاق يعانون من فقدان الاستقرار النفسي، والشعور بالخوف من فقدان أحد الوالدين، وهو ما يولد لديهم شخصية مضطربة وسلوكيات سلبية قد تدفع بهم نحو عالم الانحراف والجريمة، مثل: الانعزال، الانطواء، العدوانية، الكراهية للمجتمع، التخريب، الفشل الدراسي، وأحيانًا ممارسة سلوكيات منحرفة كالكذب أو السرقة.

ويعد غياب الرقابة الوالدية أحد أهم الأسباب المؤدية إلى انحراف الأبناء بعد الطلاق، حيث تبيّن أن طرق التنشئة الاجتماعية تتأثر سلبا في ظل التفكك الأسري. وقد برهنت دراسات أجنبية – مثل دراسة

"كولي" حول المجتمع الأمريكي – أنّ معدلات الجريمة والانحراف ترتفع بوضوح لدى الشباب المنتمين إلى أسر مفككة أو محرومة من أحد الوالدين، سواء بسبب الطلاق أو الغياب أو الانفصال.

ولا تقتصر انعكاسات الطلاق على الأبناء في طفولتهم فقط، بل تمتد إلى حياتهم المستقبلية. فكثير من هؤلاء الأبناء يحملون معهم تجارب سلبية تطبع سلوكهم، وتؤثر على علاقاتهم الزوجية اللاحقة، وتزيد من احتمالات توتر الحياة الأسرية وتكرار دائرة التفكك.

إن هذه التداعيات تجعل من الطلاق ليس مجرد حدث عابر، بل ظاهرة اجتماعية تحمل في طياتها انعكاسات خطيرة على مستقبل الأطفال، الذين يُفترض أن يشكلوا الركيزة الأساسية لاستمرار المجتمع وتماسكه.

الطلاق كمشكلة اجتماعية :

و رغم أنّ الطلاق يعتبر في ظاهره مشكلة أسرية، إلا أنّه يُشكل في جوهره تهديدًا لبنية النظام الاجتماعي ككل، لأنه يمس المؤسسة الأولى المتمثلة في الأسرة، والتي تعد حجر الأساس لبناء المجتمع. وبذلك فإنّ نتائج الطلاق لا تتوقف عند حدود الأسرة المفككة، بل تتجاوزها لتنعكس سلبا على المجتمع بأسره.

فالأسرة، وفق التصور الإسلامي، هي نواة المجتمع وركيزته الأساسية، وقد منحها الدين مكانة مقدسة باعتبارها الإطار الأمثل للتنشئة السليمة للأبناء، وضمان الاستقرار النفسي والاجتماعي للزوجين. وبالتالي، فإن الطلاق يقوّض هذه الوظيفة الحيوية، ويضعف أداء الأدوار الاجتماعية، ويهدد استمرارية القيم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع .

ومن ثم يمكن القول إنّ الطلاق لا يُعيق فقط تحقيق هدف الأسرة المتمثل في الحفاظ على التماسك الداخلي، بل يُمثّل أيضًا عائقًا أمام البناء الاجتماعي المتوازن والمتماسك للمجتمع ككل . (بوحنيكة ، 2017، صفحة 161،162)

بحيث يمتد ليشمل المجتمع بأسره، حيث يؤدي إلى:

اضطراب الروابط الاجتماعية :إذ تتفكك الأسر وتضعف شبكة التضامن الاجتماعي، مما ينتج عنه صراعات وتناقضات بين الأفراد، ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار المجتمعي.

انعكاسات اقتصادية سلبية :فالطلاق قد يولد أعباء مالية على المرأة أو الرجل، ويفاقم من مشكلات النفقة والإعالة، وهو ما قد يدفع بعض الأفراد إلى سلوكيات غير مشروعة كالتسول، الاحتيال، أو حتى الجريمة.

تفكك المنظومة الأخلاقية :إذ يؤدي انهيار الأسرة إلى انتشار قيم سلبية مثل الانحراف واللامبالاة، خصوصا بين الشباب، ما يرفع معدلات الانحراف والجنوح.

انعكاسات صحية واجتماعية خطيرة :الطلاق يُضعف قدرة المجتمع على الحماية الذاتية، ويؤدي إلى تفاقم أمراض اجتماعية ونفسية خطيرة، مثل الإدمان، الانحراف الجنسي، والأمراض النفسية الناجمة عن غياب الاستقرار الأسري.

و إن انهيار الأسرة لا ينعكس فقط على تماسك المجتمع، بل يهدد أيضا مسار التنمية برمّته، فالأفراد الناشئين في بيئة أسرية مفككة غالبًا ما يفتقدون إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي، وينشغلون بمشاكلهم الشخصية بدل الانخراط في المصلحة العامة. (زرارقة و عدال، 2024، صفحة 74،75)

ومن هنا، يمكن القول إنّ التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بوجود أسر قوية، متماسكة، وواعية بأدوارها، قادرة على تربية أفراد متوازنين نفسيًا واجتماعيًا، يواجهون التحديات ويشاركون بفاعلية في بناء مجتمعهم.فكيف السبيل إلى ذلك؟

خامسا : مقترحات واستراتيجيات للحد من ظاهرة الطلاق :

انطلاقًا من النتائج المتوصل إليها، ومن خلال تحليل أسباب حالات الطلاق وآثاره داخل المجتمع على الأزواج والأبناء، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الاجتماعية وآثارها السلبية:

ـــ بما أن الزواج القائم على المصلحة المادية، خاصة في مرحلة عمرية قصيرة الأمد، غالبًا ما ينتهي بانتهاء هذه المصلحة، فإنه من الضروري الرجوع إلى الضوابط الشرعية للزواج الصحيح ، حيث يعتبر الزواج أداة أساسية لتحقيق الاستقرار والاستمرارية وبناء أجيال قادمة متماسكة. أما في حال غياب هذه الضوابط ، فإن الزواج يصبح باطلا .

ـــ ضرورة تحسين سلوكيات بعض النساء اللاتي لا يهتممن سوى بأنفسهن دون الاهتمام بأفراد الأسرة، وذلك من خلال العودة إلى دور المرأة الأصيل في الإصلاح الاجتماعي وبناء الحياة الأسرية، بعيدًا عن السلوكيات الاستهلاكية التي تهدد استقرار الأسرة والمجتمع.

ـــ توفير فرص عمل ملائمة للشباب تضمن لهم دخلا مستقرا، بما يساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي والعلمي، والقدرة على تأسيس أسرة مستقرة.

ـــ إنشاء مراكز لتأهيل المقبلين على الزواج يشرف عليها اختصاصيون اجتماعيون ومرشدون نفسانيون، بحيث يتم التوعية بالمسؤوليات الأسرية والزوجية، وتعريف الزوجين بأدوارهما داخل الأسرة والمجتمع، مع تقديم الدعم المناسب لكل فرد، وتوجيه سلوك الآباء والأمهات للحفاظ على كيان الأسرة، بما يضمن حلولًا سريعة وصحيحة تتناسب مع قدرات الأفراد وإمكاناتهم.

ـــ توفير بيانات دقيقة وإحصاءات مفصلة حول دوافع الطلاق وأسبابه، من خلال الأجهزة الإحصائية والدراسات الميدانية.

ـــ الانتباه إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة تمثل اليوم أحد أكبر التحديات التي تسهم في هدم الأسر، من خلال الممارسات السلبية التي تؤدي إلى تباعد الأزواج وتفكك الروابط الأسرية، إلى جانب الإدمان على المخدرات الذي يعد مؤثرا إضافيا في هذا المجال. (خالدي، 2024، صفحة 713،714)

ـــ تعزيز الحوار الأسري وتبني أساليب تواصل بناءة بين الزوجين قبل تفاقم الخلافات.

ـــ ترسيخ القيم الأسرية والدينية والاجتماعية لدى الأبناء منذ الصغر لحمايتهم من التداعيات السلبية للطلاق.

ـــ تفعيل دور وسائل الإعلام في التوعية بمخاطر التفكك الأسري والطلاق، ونشر ثقافة الحوار والتسامح.

ـــ نشر الوعي بالحقوق والواجبات الأسرية لدى الجنسين، بما يضمن التوازن في الأدوار الزوجية والأسرية.

ـــ تأهيل الأسر لمواجهة المشكلات من خلال مراكز الإرشاد الأسري والبرامج التدريبية.

ـــ الكشف المبكر عن أسباب التفكك الأسري والطلاق والعمل على معالجتها بطرق وقائية.

ـــ إنشاء مراكز استشارة أسرية تُمكّن الأزواج من الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي قبل وأثناء وبعد الطلاق.

ـــ تعديل القوانين الأسرية بما يحقق التوازن بين حماية الأسرة وحقوق الأفراد.

ـــ إدراج برامج تربوية وتكوينية خاصة بالمقبلين على الزواج لتأهيلهم للحياة الزوجية والمسؤوليات المترتبة عنها. (مطمر و جبايلي، 2018، صفحة 512)

كما يمكن أيضا الوقاية من ظاهرة الطلاق من خلال :

الاختيار السليم لشريك الحياة:

توضح الدراسات أنّ غياب المعايير الصحيحة في اختيار الزوج أو الزوجة يُعدّ من أبرز أسباب الطلاق. لذا ينبغي أن يقوم قرار الزواج على أسس موضوعية، تشمل التوافق النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، بعيدًا عن الضغوط أو المجاملات.

التثقيف الأسري قبل الزواج:

من الضروري توعية الشباب المقبلين على الزواج بالمفاهيم الأسرية الصحيحة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع التحديات الزوجية. ويسهم هذا التثقيف في تعزيز قدرتهم على مواجهة المشكلات بطريقة بنّاءة، بدل الوقوع في خلافات مدمّرة.

تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية:

يعتبر التفاوت الطبقي والمادي من بين العوامل المؤدية إلى الطلاق. وعليه، فإن ضمان تكافؤ معقول بين الطرفين في المستوى الاقتصادي والاجتماعي يساعد على استقرار الأسرة ويمنع تفاقم الخلافات.

تعزيز دور مراكز الاستشارات الأسرية:

تمثل مراكز التوجيه الأسري إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية، إذ تعمل على تقديم الدعم للأزواج، وتوفير الاستشارات والحلول للمشكلات الأسرية، بما يضمن استمرارية الزواج واستقرار الأسرة.

تنمية الوعي الأسري :

يعد التواصل الفعّال بين أفراد الأسرة من أهم العوامل التي تضمن استقرارها وتماسكها. فالمؤسسات التعليمية والإعلامية والاجتماعية جميعها مطالبة بتعزيز الوعي بأهمية الحوار البنّاء في حل المشكلات الزوجية والأسرية. (زرارقة و عدال، 2024، صفحة 76،77)

كما أن فتح قنوات الحوار بين الزوجين، والاستماع المتبادل بإنصات واحترام، يُسهمان في معالجة الخلافات قبل تفاقمها، ويعززان روح التفاهم والتعاون داخل الأسرة. فالحوار الهادئ والشفاف يوفّر بدائل إيجابية للخلافات، ويساعد الطرفين على الوصول إلى حلول مشتركة، بدل الانزلاق نحو الانفصال أو الطلاق.

وبذلك، فإن مواجهة ظاهرة الطلاق والحد من تداعياتها يتطلب مقاربة شمولية تشترك فيها مختلف الفواعل: الأسرة، المدرسة، الإعلام، مؤسسات المجتمع المدني، والسلطات العمومية، بما يضمن الحفاظ على استقرار المجتمع وترسيخ قيم التماسك الاجتماعي.

خاتمة:

تبين من خلال هذه الورقة البحثية أنّ موضوع الطلاق وما ينجرّ عنه من تفكك أسري يعد من أبرز القضايا السوسيولوجية التي تُلقي بظلالها على بنية المجتمع ووحدته القيمية. فالطلاق ليس مجرد حدث شخصي يخص الزوجين، بل هو ظاهرة اجتماعية معقدة ترتبط بعلائق أوسع على مستوى الأسرة والمجتمع، لما ينجم عنه من تداعيات اجتماعية ونفسية وسلوكية تمس الأطفال والناشئة بالدرجة الأولى، وقد تنعكس على استقرار المجتمع وأمنه القيمي.

كما تبين أن الطلاق يؤدي إلى خلخلة وحدة الأسرة، وهو ما يضعف عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال، ويفتح المجال لظهور مشكلات اجتماعية متعددة، مثل الانحراف، الإدمان، الجريمة، والاستبعاد الاجتماعي. وتزداد خطورة هذه الآثار كلما ارتفعت معدلات الطلاق وتوسّعت دائرته داخل المجتمع، مما يفرض تحديات مضاعفة على مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية.

وقد بينت الدراسات أن انخفاض حالات الزواج وارتفاع نسب الطلاق ب ارتبطا بعدة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية، منها: توسع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، تبادل الثقافات بين

الشعوب، إعادة ترتيب الأولويات لدى الشباب من خلال تقديم التعليم والسفر على الزواج، إضافة إلى الطموحات الفردية المرتبطة بتحسين الوضع المادي والمهني. كل ذلك ساهم في تأخير سن الزواج، وأدى أحيانا إلى فقدان الرغبة فيه.

وعليه، يبقى من الضروري تفعيل دور الأجهزة الإحصائية الوطنية والمحلية، ورصد الاتجاهات والأنماط المرتبطة بالطلاق، لإدراك العوامل الحقيقية المؤدية إلى هذه الظاهرة، والعمل على وضع سياسات اجتماعية أكثر فعالية للحد منها.

المراجع :

أحمد زايد ، و آخرون . (2000). *موسوعة علم الاجتماع* (المجلد 02). القاهرة: المجلس الأعلى للقومية.

آمال عبد الله عابدين. (2009). *الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية لحالات طلاق ما قبل الدخول وسنة أولى زواج*. عمان ـ الأردن: جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، كلية الدراسات التربوية العليا.

حسين خلف الله ، و عبد الرزاق لبصير. (2022). الطلاق أسبابه وآثاره على الفرد والمجتمع. *مجلة العلوم الانسانية، المجلد 09*(العدد 03).

حسين عبد الحميد رشوان. (2012). *الأسرة والمجتمع ـ دراسة في علم اجتماع الأسرة ـ*. الاسكندرية ـ مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

حمزة جبايلي. (2018). *ضوابط الطلاق في المجتمع الجزائري بين قانون الأسرة والأعراف الاجتماعية*. باتنة ـ الجزائر: أطروحة دكتوراه غير منشورة.

زكرياء الشربيني ، و يسرية صادق . (2000). *تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلاته*. القاهرة: دار الفكر العربي.

سراج جيلالي. (2022). تطور حالات الطلاق في المجتمع الجزائري ـ قراءة سوسيوأنثروبولوجية في المؤشرات الإحصائية ـ. *مجلة أنثروبولوجية الأديان، المجلد 18*(العدد 01).

سهام جبايلي . (2017). الآثار الاجتماعية لظتهرة الطلاق على الفرد والمجتمع. *الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية*(العدد الرابع).

عبد الرحمان العيسوي. (1975). *سيكولوجية التنشئة الاجتماعية* (المجلد 184). القاهرة: دار الفكر الجامعي.

عبد الكامل خالدي. (2024). ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري في الفترة (2013 – 2023) دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في حالات الطلاق بمدينة باتنة. *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 09* (العدد 04).

عبد الهادي الجوهري . (1998). *قاموس علم الاجتماع* (المجلد 144). الاسكندرية ـ مصر: المكتبة الجامعية الحديثة.

علاء الدين كفافي. (1989). *التنشئة الوالدية والأمراض النفسية ـ دراسة امبريقية اكلينيكية ـ*. القاهرة: هجر للطباعة والنشر.

فيروز زرارقة ، و حكيمة عدال. (2024). ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري : بين سهولة إجراءات الخلع وصندوق المطلقات ـ مقاربة سوسيولوجية في أسبابه و آثاره ـ. *مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 10*(العدد 01).

محمد الجوهري ، و آخرون . (2008). *الطفل والتنشئة الاجتماعية*. القاهرة ، مصر.

محمد العيد مطمر ، و حمزة جبايلي. (2018). الطلاق وآثاره على التفكك الأسري في المجتمع الجزائري. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*(العدد 16).

مصطفى الخشاب. (1985). *دراسات في علم الاجتماع العائلي*. بيروت: دار النهضة العربية.

نذير بوحنيكة . (2017). قراءة سوسيولوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري. *مجلة العلوم الانسانية*(العدد 02).